

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.2
15 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH



الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

حدث خاص

التحدي المتمثل في استئصال الفقر لتحقيق التنمية المستدامة:

رد المجتمع الدولي

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

١- انطلقت أعمال المؤتمر بمناقشة تفاعلية موضوعها "التحديات المتمثلة في استئصال الفقر لتحقيق التنمية المستدامة: رد المجتمع الدولي"، وقد دعي عدد من رؤساء دول أقل البلدان نموا ومن ممثلي المجتمع الدولي الرفيعي المستوى - منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومجتمع رجال الأعمال - إلى مناقشة القضايا الرئيسية والتوقعات والفرص المتاحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وما بعده. والمتوقع أن تقوم نخبة من المشاركين في الأفرقة بتهيئة الجو لهذا المؤتمر الموجه نحو تحقيق النتائج عقب الالتزامات.

٢- وتتمحور النقاش حول مسائل توجيهية ثلاث هي:

- ما الذي تحقق طيلة السنوات الثلاثين الماضية؟
- هل تلي النهج والمبادرات الجديدة احتياجات أقل البلدان نموا؟
- كيف يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية لعام ٢٠١٥؟

٣- واسترعى المشاركون في الأفرقة الانتباه إلى حقيقة أن أقل البلدان نموا تمثل ١٠ في المائة من سكان العالم ولكنها لا تستأثر إلا بما نسبته ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويجب أن تتصدى تنمية أقل البلدان نموا - بالأساس - للسبب الذي جعل أقل البلدان نموا غير قادرة على جني ثمار عملية العولمة ولماذا أخضعت للتهميش المتواصل. وتعاني أقل البلدان نموا من الفقر المتواصل. بالإضافة إلى ذلك فإن أغلبية أقل البلدان نموا ليست في طريقها إلى تحقيق الهدف الإنمائي الدولي المتمثل في تخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٤- **البيئة السياسية:** تم التسليم بشكل عام بأن منع النزاعات وتسويتها والحكم السديد (بما في ذلك وجود نظام قانوني وإداري موثوق ويتسم بالكفاءة والشفافية) عناصر لا غنى عنها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والتي محورها الإنسان.

٥- **الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية:** لقد تم تحديد الأمن الغذائي وتوفير المأوى والماء الصالح للشرب والمؤسسات الصحية ونظام رعاية صحية كفاء بوصفها مجالات تمثل الشاغل الأساسي. وقد توجه التشديد بوجه خاص إلى ضرورة التصدي للتحدي الذي يطرحه فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من تفشي سائر الأمراض. كما أن مما له أهمية أساسية الاستثمار في النظام التعليمي لأنه يعزز تحقيق الهدف الإنمائي الدولي المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع. وهذا يساعد أيضا أقل البلدان نموا على تضيق الفجوة الفاصلة بين الجنسين في قطاعي التعليم والعمالة.

٦- والاستثمار في المرافق الاجتماعية يجب أن يرافقه تطوير للمرافق الأساسية والقدرات الإنتاجية وتعميم وامتلاك ناصية تكنولوجيا المعلومات وإيجاد مناخ استثماري جذاب.

٧- **التمويل الخارجي لأغراض التنمية:** تم التشديد على أن تخفيف عبء الدين المنصوص عليه في إطار المبادرة الراهنة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يكفي للخروج من الحلقة الاقتصادية المثبطة للعزيمة ولتوفير مخرج مستدام من شرك الاستدانة. يلزم توفير المزيد من تخفيف الديون. ويجب عكس اتجاه التدني الذي تشهده المساعدة الرسمية الإنمائية كما ينبغي للجهات المانحة الثنائية أن تفي أخيرا بالالتزام الذي عقدته في مجال المعونة وهو توفير ما مقداره ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. إن دعم الجهات المانحة لا غنى عنه طالما ظلت أقل البلدان نموا غير قادرة على اجتذاب ما يكفي من التدفقات الرأسمالية الخاصة.

٨- **التجارة:** تعتبر التجارة شرطا ضروريا ولكن غير كاف لتخفيض الفقر خاصة وأن أقل البلدان نموا تتميز باعتمادها الشديد على السلع الأساسية وهو اعتماد يعرضها لتقلب شديد في الإيرادات. فلا بد من مساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تنويع سلتها من الصادرات والاشتراك في التجارة. وقد جرى التسليم بمبادرة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في "كل شيء إلا الأسلحة" بوصفها خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وقد جرى تشجيع

البلدان المتقدمة على القضاء على القيود المتبقية المفروضة على الواردات من السلع الأساسية من أقل البلدان نمواً والتخلي عن الإعانات المقدمة إلى قطاعها الزراعي المحلي. وقد عبر السيد كوفي عنان والسيد مايك مور والسيد جيمس ويلفنسون عن دعمهم لجولة جديدة من المفاوضات التجارية الدولية. وقد جرى التشديد على أن هذه الجولة الجديدة يجب أن تكون جولة إنمائية بحق إذ إن اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي هو عنصر أخلاقي حتمي.

٩- **تنسيق المعونة:** تم إبراز حقيقة أن المعونة الفعالة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الشراكة الحقيقية والحوار النشط فيما بين الشركاء في التنمية والجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات والمجتمع المدني. كما شدد القطاع الخاص على ضرورة التركيز على الميزة النسبية "والكفاءات الأساسية" في تفعيل المشاريع الإنمائية الجديدة. وليس تنسيق المعونة وحده بل ملكية البرامج الإنمائية على الصعيد الوطني طرحت هي الأخرى بوصفها شرطاً أساسياً لنجاح السياسات الإنمائية.

١٠- وعرض الاتحاد الأوروبي خطوات ملموسة لتسريع التزامه بمكافحة الفقر. وتتناول هذه التدابير ما يلي: أولاً إطار بسياسة عامة وبرنامج عمل لمكافحة الأمراض المعدية (فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا ومرض السل). ثانياً، بالإضافة إلى المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أوصى الاتحاد الأوروبي بتسوية كلية لخدمة الدين تتصل بالقروض الخاصة لأقل البلدان نمواً من بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التي هي مؤهلة للمبادرة المذكورة. ثالثاً، اقترح الاتحاد الأوروبي تحرير الواردات من كافة الواردات من أقل البلدان نمواً ما عدا الأسلحة - وهي مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة". وهذه المبادرة ستكملها تدابير ذات صلة بالتجارة تستهدف مساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين قدرتها في مجال التجارة والاستفادة استفادة تامة من مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة".
